CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

مُنتَدى الفِكــر

سبتمبر ٢٠٢٠

برامج الإصلاح في ظل اتفاقية السلام المنشطة في جنوب السودان ، الآفاق والتحديات

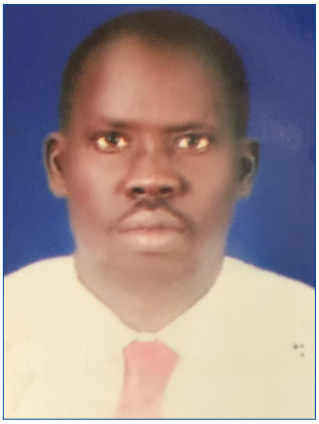

مشار كوال اجيط

*قانوني وباحث من جنوب السودان

مقدمة:

لا شك ان سيوسيولوجية الحرب الضروس التي وقعت وقع الحافر بالحافر في جنوب السودان، في الخامس عشر ديسمبر ٢٠١٣،عندما فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمرها الثالث بجوبا في احداث اختراق نحو إصلاحات سياسية في الحزب قد القت بظلالها الكالح علي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد،فحدث انقساماً سياسياً وتمزقاً قبلياً.وعلي هذا النحو حري بنا القول ان غياب مشروع بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان كان نتيجة فشل النخب السياسية التي لم تع دروساً وعبراً، من أهوال الحروب ومعاناة وبؤس شعب جنوب السودان التي استمرت لاكثر من نصف قرن من الزمان. بل أشعلت هذه النخب السياسية حرباً عبثية بعد عامين الاستقلال وهي حرب التي ارتكبت من خلالها ، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، كما جاء في التقرير النهائي للجنة التحقيق التابعة للمفوضية الأفريقي لعام ٢٠١٥ برئاسة السيد أوسلو اباسنجو الرئيس النيجيري الأسبق .

صفوة القول ان امر الإصلاحات المؤسسية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع يمثل الأساس الجوهري لاتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان لعام ٢٠١٨،حيث يتم إرساء مباديء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وترسيخ السلام الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وهذا الأمر دون شك هو الطريق المعبد نحو بناء الدولة الوطنية التي تعلو فيها الأجندة الوطنية علي الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية.

أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد،

الاصلاحات المؤسسية في جنوب السودان:

ومثلما سبق الذكر في مقدمة هذا المقال فان برامج الإصلاحات المؤسسية في بنيتها السياسية والاقتصادية والقانونية في مجتمعات ما بعد الصراع يمثل جوهر السلام والأمن والاستقرار في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان أغسطس ٢٠١٨،مما ينقذ البلاد من حالة الانقسام والتمزق. ومن ثم يتم وضع أسس لمشروع بناء الدولة الوطنية التي يتمتع فيها المواطنون بأمن وسلام واستقرار.

اولاً: الإصلاح السياسي:

وفيما يبدو جلياً فان الإصلاح : لغةً من فعل أصلح يصلح إصلاحًا ، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد، وكذلك هو التغيير الى إستقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة أو ، الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن .أما الإصلاح إصطلاحًا فيعرفه قاموس "أكسفورد" بأنه" تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة. كما يعرفه قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (١٩٨٨) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد".وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة ، بما يضمن توافقًا عاماً للدستور، وسيادةً للقانون ، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في العالم. ويجدر الذكر ان الإصلاحات السياسية في جنوب السودان تهدف الي جملة من المبادئ الآتية:

1.احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان و الدستور ومبدأ فصل السلطات وتداول السلطة سلمياً عبر انتخابات دورية تتسم بالنزاهة والشفافية.

2.توسيع المشاركة السياسية لمنظمات المجتمع المدني وحرية تكوين النقابات والجمعيات والاتحادات وتجمعات المهنيين.

3.ترسيخ مبدأ المواطنة كأساس الحقوق والواجبات في ادارة مؤسسات الدولة وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين.

4.محاربة الفساد المالي والإداري والمحسوبية التي تقوم بها النخب السياسية وذلك للحيلولة دون نهب الأموال وموارد الدولة.جملة القول ان قضية إصلاح الواقع السياسي في جنوب السودان تتطلب إرادة سياسية لتنفيذ اتفاقية السلام المنشطة نصاً وروحاً وذلك لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية ووضع النهاية الأكيدة للصراعات والاقتتال ذات ابعاد قبلية وجهوية ومناطقية ومحاربة الفقر والبطالة.

5.اتخاذ التدابير لمحاربة خطاب الكراهية والصورة النمطية لمجتمعات اخري اذ ان كل هذه الأفعال تقوض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

تحديات الإصلاح السياسي:

ومهما يكن من امر فان تحديات البناء والإصلاح السياسي في جنوب السودان تتمثل في غياب الإرادة السياسية، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية جادة. مما يعني أن النظام لا يريد الإصلاح، سيما إذا وصل إلى درجة كبيرة من الانغلاق والاستبداد والفساد. وبطبيعة الحال ان غياب رؤية واضحة للنخبة السياسية حول كيفية بناء الدولة الوطنية وإدارتها، تتجلى مظاهرها في استمرار قوة وتأثير الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية والتي تتفوق على الولاء للدولة. وقد أصبحت القبلية احدي الأوراق الرابحة لتفتيت الوطن.

ومهما يكن من امر فان تحديات البناء والإصلاح السياسي في جنوب السودان تتمثل في غياب الإرادة السياسية،

وعطفاً علي ما سبق فالتحدي الآخر يتمثل في العنف السياسي الذي يعرفه بول ويلكنسون بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين، لتحقيق أهداف سياسية.وتصبح الدولة أداة للهيمنة واغتيالات وتصفية جسدية للخصوم السياسيين واحداث حالة الزعر والخوف وسط جماهير الشعب .فضلاً عن ان تمرير التعديلات الدستورية التي تكرس الهيمنة و استمرارية السلطة الحاكمة دون إجراءات الانتخابات تحت دعاوى شتي كالحفاظ علي الأمن واستقرار البلاد في ٢٠١٣ في تعديل لدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام ٢٠١١، حيث أُدخلت على الدستور تعديلاتٌ تمنح الرئيس صلاحيات بتأجيل الانتخابات، واختصاصات الأخرى، وفقاً للمادة ١٠١ من الدستور ، وتمديد فترة الرئاسة تحت دعوى السعي لتحقيق السلام، وأيضاً تناولت التعديلات إجراءات مراجعة الدستور ، وقد شملت التعديلات أيضاً المادة ٥٥، والمادة ١٩٩من الدستور. جملة القول ان احداث الإصلاح السياسي يستوجب تجاوز الخطوط القبلية والجهوية والمناطقية ومن ثم بناء واقع سياسي جديد تغلب فيه الأجندة الوطنية علي الأجندة الحزبية والقبلية الضيقة وضرورة التأسيس لفضاء ثقافي يمكن العملية السياسية يقوم علي نبذ الانقسام والتشرذم.

ثانياً: آفاق الإصلاح الاقتصادي:

"وانا اسأل علماء الاقتصاد السياسيين وعلماء الأخلاق،هل أحصوا عدد من حكم عليهم بمعاناة البؤس والعمل الشاق وتثبيط الهمة والنمو المتأخر والجهل المفسد والمصائب التي لا تقهر والفقر المدقع كل ذلك من اجل خلق ثري واحد"رواية ثورة الأرض .جوزيه ساراماجو

لقد شهد اقتصاد جنوب السودان أعلى معدلات التضخم حيث تدهورت قيمة العملة الوطنية التي بلغت ٣٦ جنيه الجنوب سوداني مقابل دولار واحد. وهذا مؤشر واضح لانهيار اقتصادي.فضلاً عن تفشي الفساد بشكل لم يسبق له مثيل في مفاصل الدولة، وقد أناخ الفقر بكلكلة علي كاهل المواطنين وقد انعدم

الغذاء والدواء. ونظراً لهذا الواقع الماسوي المزري، لابد من إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة كما اشارت اليها اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان لعام ٢٠١٨، بان تقوم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالالتزام بإصلاحات جزرية للمؤسسات المالية والاقتصادية والتي تتمثل في كيفية إدارة سياسات البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وذلك بإنشاء هيئة الإدارة الاقتصادية والمالية خلال الفترة الانتقالية من خبراء الاقتصاد والإدارة وذلك لمراقبة إدارة الموارد المالية والاقتصادية في الدولة وتقييم سياسات وأداء هذه المؤسسات، عبر جملة من الإصلاحات والتدابير الاتية:

1.علي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وضع تشريعات جديدة لهيكلة البنك المركزي لجنوب السودان ريثما يتم تقديم خدمة متقدمة وفاعلة.
2.ان يكون البنك المركزي مسؤولاً عن سياسية نقدية وتعزيز استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية جنيه الجنوب سوداني التي تراجعت بصورة غير مسبوقة أمام الدولار الأمريكي.

3.يجب ان يكون البنك المركزي مستقلاً في وظائفه القانونية والالتزام بالشفافية في أدائه السياسي ،كما يجب ان يرأسه محافظ مؤهل ذي خبرة وكفاءة ومتخصص.

4.الانضمام الي معاهدات إقليمية ودولية لمحاربة الفساد وخاصة معاهدة الاتحاد الأفريقي حول منع ومحاربة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتنسيق مع آليات والمؤسسات التي تنفذ مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة والمختلسة ومكافحة جريمة غسيل الأموال.

5.إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وتشجيع الصادرات وخصوصاً منتجات الزراعة والماشية والأسماك، بالإضافة الي اسخدام عائدات النفط في دعم الزراعة. خلاصة القول ان استشراء الفساد في العديد من موسسات الدولة هو الذي يمثل عقبةً كأداء أمام أي إصلاحات اقتصادية في البلاد، حيث انقسم المجتمع الي فئتين طبقة اولي تستأثر بثروات البلاد ، وطبقة فقيرة مسحوقة حكمت عليها بالبؤس والفقر المدقع والمعاناة كما قال الروائي جوزيه ساراماجو.

ونظراً لهذا الواقع الماسوي المزري، لابد من إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة كما اشارت اليها اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان لعام ٢٠١٨،

ثالثاً : مسار إصلاح منظومة العدالة والقانون:

تشكل عملية إصلاح منظومة العدالة والقانون في جنوب السودان بعد توقيع اتفاقية السلام المنشطة أغسطس ٢٠١٨ اساساً جوهرياً للانتقال الديمقراطي،حالما وجدت الإرادة السياسية ، فضلاً محاربة الفساد الذي استشري في مفاصل موسسات الدولة. صفوة القول ان إصلاح منظومة

العدالة والقانون يهدف إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتوفير ضمانات للقضاة وتقديم خدمات افصل لهم بالإضافة الي استقلال النيابة العامة من تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية.
وعلي نحو متصل فان الإصلاح القانوني يرسخ مبدأ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون فتحقيق العدالة الانتقالية التي بمقتضاها تتم المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي، وان مسالة إنشاء مفوضية لاصلاح القوانين من متطلبات المرحلة الانتقالية،وذلك لبناء و تطوير المنظومة الحقوقية و العدلية ليكما يضمن مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء و سيادة القانون.وعلي نحو ما تقدم بنا القول ان عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان تتطلب اختراق لإحداث إصلاحات لمنظومة العدالة والقانون علي نحو الآتية :

1.إقرار الحقوق والحريات كما نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية بالإضافة إلى حظر التعذيب والنص على عدم سقوط جرائم بالتقادم.
2.يجب إنشاء المحكمة الدستورية ومبدأ الدستورية والذي بمقتضاه تبطل كل القوانين المخالفة للدستور.

3.حظر تكوين محاكم موازية كالمحاكم العسكرية أو المحاكم الخاصة، التي درجت الأنظمة الشمولية الاستبدادية على تكوينها.

4.إقرار حق التنظيم والتجمع والإضراب والاعتصام وتكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وكل هذه الحقوق مكفولة بمقتضي الدستور .

5. حظر قيام الأحزاب السياسية على أسس دينية أو قبلية أو مناطقية.
6.إستقلال الجامعات وحريات الأكاديمية وذلك لضمان حرية البحث العلمي وحمايته من تدخل السلطات الأمنية.

7.يجب صياغة تعديلات علي التشريعات القوانين بما فيها قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان لعام ٢٠٠٩، وقانون الأمن الوطني ٢٠١٤، قانون خدمات الشرطة ٢٠٠٩، وقانونيي مصلحة السجون وشرطة الحياة البرية لعام ٢٠١١، وبناء علي ما تقدم تكون عقيدة قوات دفاع شعب جنوب السودان حماية الدستور وسيادة البلاد بعيدة عن الأجندات الحزبية أو القبلية أو الجهوية أو المناطقية.

9.أن يكون الدستور هوأساس قوانين الدولة، فلا يمكن أن تتناقض مواده مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

10.إلغاء كل قوانين المقيدة للحريات وقوانين الطوارئ. و المصادقة علي المواثيق الدولية لحقوق المرأة والطفل.

وعلي نحو متصل فان الإصلاح القانوني يرسخ مبدأ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون فتحقيق العدالة الانتقالية التي بمقتضاها تتم المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي،

11.ترسيخ إعلام حر وصحافة مستقلة.

العدالة الانتقالية والمساءلة الجنائية:

ان العدالة الانتقالية كما جاءت في متن اتفاقية اروشا لتوحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير ٢٠١٥، تمثل احدي العناصر الجوهرية لمصالحة والحقيقة والملاحقة الجنائية للذين ارتكبوا الفظائع في حق الضحايا في الحرب الاهلية التي اندلعت عام ٢٠١٣. في الوقت نفسه نجد ان اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان ٢٠١٨ قد اشارت بصورة تفصيلية لأسس تحقيق العدالة الانتقالية .ومن بينها قيام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بوضع تشريع قانوني خاص بإقامة موسسات العدالة الانتقالية علي النحو التالي:

×لجنة المصالحة والحقيقة وتضميد الجراح :

1.إنشاء هيئةً قضائيةً مستقلةً تعرف بمحكمة الهجين لجنوب السودان والتي تقوم بمحاكمة الجناة الذين ارتكبوا جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في الحرب الاهلية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٣ ويوليو٢٠١٦.

2.تكوين هيئة التعويض عن أضرار الحرب والأسباب المباشرة لها والتي لحقت بضحايا الحروب.

وان تقوم لجنة المصالحة والحقيقة بتوفير كل المساعدات اللازمة للمحكمة الهجين وذلك لتسهيل إجراءات المحاكمات للذين ارتكبوا الجرائم وهذه الإجراءات تعزز أسس السلام المستدام والمصالحة الوطنية بين مكونات شعب جنوب السودان.هدا فقد اشارت الاتفاقية علي تكوين لجنة المصالحة والحقيقة في فترة لا تزيد عن ستة اشهر من تكوين حكومة الوحدة الوطنية وهي اللجنة التي تقوم بتوفير الوثائق والمستندات ذات العلاقة بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي والجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي والقوانين ذات الصلة في جمهورية جنوب السودان بما في ذلك الجرائم القائمة علي النوع والعنف الجنسي.

×لجنة المصالحة والحقيقة:

تقوم لجنة المصالحة والحقيقة حسبما جاء في اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان بتحقيق في جميع انتهاكات لحقوق الانسان وانتهاك سيادة القانون وإساءة استخدام نفوذ السلطة بشكل مفرط والذي بمقتضاه تم ارتكاب انتهاكات ضد أشخاص في جنوب السودان سواء كانت صادرة من قبل أشخاص مسؤولين بالدولة أو غير مسؤولين أو كانت صادرة من قبل موظفيهم أو حلفائهم .

1.يشمل التحقيق فحص وتوثيق وإعداد تقارير حول مسار وأسباب الصراع

وان تقوم لجنة المصالحة والحقيقة بتوفير كل المساعدات اللازمة للمحكمة الهجين وذلك لتسهيل إجراءات المحاكمات للذين ارتكبوا الجرائم وهذه الإجراءات تعزز أسس السلام المستدام والمصالحة الوطنية بين مكونات شعب جنوب السودان.

وتحديد اطر زمنية
2.توفير الحماية لضحايا الحروب وانتهاكات حقوق الانسان والشهود وإجراء التعويض لضحايا وإزالة الأضرار التي لحقت بهم جراء الحرب.
3.تلقي طلبات الضحايا وتسجيل وتوثيق تجاربهم النساء والفتيات اللائي تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي.
4.تحقيق بشان أسباب الصراعات والظروف الخاصة بها وتقديم توصيات بخصوص السبل الممكنة لمتع تكرار حدوثها مرة اخري.

5.وضع توصيات تفصيلية فيما يختص الإصلاحات القانونية والمؤسسية لضمان عدم تكرار وقوع انتهاكات لحقوق الانسان وإساءة معاملته وانتهاك سيادة القانون وإساءة استخدام نفوذ السلطة.

6.الإشراف علي إجراءات الآليات التقليدية لحل المنازعات والمصالحة وتضميد الجراح وذلك بمقتضي القانون أو العرف وذلك دون الإخلال باليات العدالة الانتقالية. قد أدت الي تحطم البنية التحتية فضلاً عن ضرب نسيج الاجتماعي السياسية والأمنية الهشة والتي أشار اليها في وقت مبكر الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان وقتها حين قال في ورشة عمل لإعادة تنظيم قطاع المرأة بالحزب ٢٠١٣ :ان دولة جنوب السودان تواجة أزمة حقيقية في عملية البناء الوطني اذ ان الفساد اصبح متفشياً الي جانب هشاشة الأوضاع الأمنية،اذ ان ظاهرة الفساد قد أدت الي إفقار المواطن،فضلاً عن النزوع نحو القبلية والمناطقية. ولعل تجليات السياسات الخاطئة كانت دون ادني شك اشد وبالاً علي الدولة الجديدة.

×المحكمة الهجينة لجنوب السودان:

ويجدر الذكر فقد جاء في متن اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان (المحكمة المختلطة) أو الهجين لجنوب السودان وفق ما نصت عليها اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان اغسطس ٢٠١٨، بانها المحكمة التي تشكل من القضاة الوطنيين والدوليين ومن الدول الأفريقية وتقوم بتطبيق القوانين الوطنية والقوانين الجنائية الدولية حيث تقوم بتطبيق القانوني الدولي الإنساني وإجراء المحاكمات للذين ارتكبوا جرائم الحرب جرائم ضد الانسان من تهجير القسري واغتصاب وقتل وتشريد وقتل الأسري والإجهاز علي جرحي. وبطبيعة الحال ان المحكمة المختلطة الهجين تختص للفصل لقد جاءت أحكام اتفاقية حل النزاع فى جمهورية جنوب السودان في الفصل الخامس المحكمة المختلطة لجنوب السودان(Hybrid Court for South Sudan) ١، وتختص المحكمة المختلطة لجنوب السودان فى المحاكمة فى جرائم الابادة الجماعية (١-١-٢-٣) والجرايم ضد الإنسانية المادة (٢-١-٢-٣) وجرايم الحرب والمادة (٣-١-٣-٣) بالإضافة الي جرائم اخري خطيرة بمقتضي القانون الدولي الإنساني والقوانين ذات الصلة لجمهورية جنوب السودان. والهدف الرئيسي من إنشاء

ولعل اصلاح منظومة العدالة والقانون هو الذي سيسهم في تضميد الجراح وإرساء المصالحة الوطنية بين مكونات هذا الشعب الذي عاني من ويلات الحروب التي ضربت النسيج الاجتماعي وأحدثت جروحاً غائرة في الأنفس

المحكمة المختلطة هو عدم استقلالية القضاء الوطني حيث تتدخل السلطة التنفيذية بشكل مباشر في مهامها.

ولعل اصلاح منظومة العدالة والقانون هو الذي سيسهم في تضميد الجراح وإرساء المصالحة الوطنية بين مكونات هذا الشعب الذي عاني من ويلات الحروب التي ضربت النسيج الاجتماعي وأحدثت جروحاً غائرة في الأنفس.ومن نافلة القول اشارت الاتفاقية سالفة الذكر بشكل متناهي الوضوح الي الأسس الجوهرية لتحقيق العدالة عبر محكمة الهجين أو المختلطة هذه .وبناء علي ما تقدم يمكن القول ان تقرير الرئيس النيجيري الأسبق أوسلو اباسانجو قد أشار بشكل تفصيلي عن انتهاكات حقوق الانسان في عام ٢٠١٣ في العديد من مناطق الحروب والنزاعات في جنوب السودان فوقعت النساء والأطفال وكبار السن ضحايا لهجمات الوحشية القوات المتحاربة.فوقعت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ، وعلى النحو يجب إنزال العقوبات المناسبة بمرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة تطبيقاً لمبدأ عدم الإفلات من العقوبة. فالمحاكم المحكمةالجنائية المختلطة الخاصة قد تم تطبيقها من قبل في كمبوديا وتيمور الشرقية وسيراليون في تسعينات القرن المنصرم وأثبتت نجاحاً منقطع النظير في أنصاف الضحايا.

وبناء علي ما تقدم فان السلطة القضائية ومؤسسات العدلية في جنوب السودان منذ عام ٢٠٠٥ قد عانت كثيراً من خلل بنيوي بسبب هيمنة السلطة التنفيذية وتدخلها المباشر في شؤونها دون مراعاة لمبدأ فصل السلطات التي ترسخ سيادة حكم القانون . ومنذ إستقلال جمهورية جنوب السودان قامت السلطة التنفيذية بإهدار انتهاك مبدأ سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ، حيث تقوم بتعيينات وترقيات القضاة على أساس الولاءات السياسية وليس على أساس معايير مهنية وهي القدرة و الكفاءة. ومهما يكن من امر فان استشراف إصلاح آفاق الإصلاح القضائي وصيانة حقوق الانسان تتطلب الاتية:

1. إنشاء معهد تدريب القضائي
2. ترسيخ مبدأ سمو القانون وحماية الحقوق والحريات للقضاة.
3. توفير كافة الضمانات اللازمة لتحسين أوضاع القضاة وتوفير الأمن الي نحو منتظم، صوناً لكرامتهم وتعزيزاً لاستقلاليتهم.
4. حماية المحامين، اذ ان مهنة المحاماة تواجة العديد من التحديات جراء تهديد واعتداء وإهانة بصورة متكررة قد تصل في بعض الأحيان الي تصفية جسدية وذلك بسبب ممارسة مهنتهم أو آراءهم السياسية.
5. توفير المساعدة القانونية لأولئك الذين لايستطيعون دفع أتعاب الدفاع في المحاكم.

ومنذ إستقلال جمهورية جنوب السودان قامت السلطة التنفيذية بإهدار انتهاك مبدأ سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ، حيث تقوم بتعيينات وترقيات القضاة على أساس الولاءات السياسية وليس على أساس معايير مهنية وهي القدرة و الكفاءة.

6.صياغة ونشر القوانين لزيادة الوعي بالحقوق وحكم القانون. وتبسيط القواعد والإجراءات لتسهيل الحصول علي العدالة بالنسبة للمواطنين العاديين.
7.تعزيز قدرات وزارة العدل لتسهيل العمل النيابي والخدمات القانونية الأخرى في كل الولايات والمحافظات ومعالجة مشكلة الاعتقالات التعسفية.
8.تبسيط وتعزيز قدرات المحاكم العرفية والآليات البديلة لحل المنازعات الاهلية في المناطق النائية.
9.توفير المساعدة القانونية لغير القادرين علي تحمل نفقات التقاضي وتشجيع العمل التطوعي من قبل أعضاء نقابة المحامين.

بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقا مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد

إصلاح قطاع الأمن:

تعرف قطاعات الأمن حسبما جاءت في تعريف الأمم المتحدة علي انها تشمل الهياكل والمؤسسات الأجهزة المخابرات والمؤسسات المسؤولة.ويشمل جميع مؤسساته وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها وأهدافها- بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقا مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء. وتشمل عملية الإصلاح جميع أفرع قطاع الأمن بدءا من القوات المسلحة، مرورا بقوات الأمن والاستخبارات الداخلية والخارجية، ووصولا إلى مصلحة الجمارك وقوات حرس الحدود.

وعلي هذا النحو يمكن القول ان إصلاح قطاع الأمن في جنوب السودان ضرورة قصوي وذلك لخلق بيئة سياسية آمنة. اذ ان تسييس منظومة الأمنية ظل يمثل تحدياً كبيراً للحريات والعمل السياسي ويكرس الدكتاتورية والاستبداد، سيما ان الأنظمة الشمولية الاستبدادية تقوم بإطلاق يد الأجهزة الأمنية لقمع وبطش وتنكيل بالمواطنين وممارسة الوحشية من انتهاكات حقوق الانسان و تعذيب وقتل. وبناء علي ما تقدم ان إصلاح قطاع الأمن في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع يوطد السلام والاستقرار، حيث يعيش الناس بشكل أكثر أمانًا من خلال مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمُساءلة وتعمل تحت سلطة مدنية في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان وبطبيعة الحال تكون مهمة أجهزة الأمن في جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها لجهات الاختصاص.

الخاتمة:

خلاصة القول ان آفاق الإصلاح المؤسسي في جنوب السودان يتحقق حالما توفرت الإرادة السياسية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية نحو الخطوات العملية لتنفيذ اتفاقية السلام المنشطة نصاً وروحاً وهذا الأمر يعد بارقة أمل لشعب جنوب السودان الذي ظل يتطلع نحو بناء الدولة الوطنية التي تتحقق العدالة والحرية ومبادئ حقوق الانسان وتضميد الجراح، فضلاً عن إرساء دعائم السلام والمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا وطي صفحات الحروب الي غير رجعة.

×المراجع والهوامش :

اولا: المراجع العربية:

1. جوزية ساراماجو ، رواية ثورة الأرض ، ترجمة احمد عبد اللطيف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨.
2. محمد سلمان محمد ، حروب الموارد والهوية - - الناشر دارعزة للنشر والتوزيع - السودان الخرطوم - ٢٠٠٧.
3. برنامج الحكم للحركة الشعبية لتحرير السودان المعتقلين السياسيين السابقين سبتمبر ٢٠١٤
4. اتفاقية اروشا لتوحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان - ابريل ٢٠١٥
5. عبد اللطيف الشنتوف، مسار الاصلاح القضائي بالمغرب بعد دستور ٢٠١١- .. ١٧ يناير ٢٠١٨
6. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع-أغسطس ٢٠٠٤ نيويورك.
7. تصور مجموعة ال١١ للحركة الشعبية لتحرير السودان المعتقليين السياسيين السابقيين، لحل أزمة الحكم في جنوب السودان. سبتمبر ٢٠١٤- نيروبي- كينيا.
8. د الشفيع خضر سعيد ، إصلاح القطاع الأمني في السودان.. الخرطوم يناير ٢٠٢، موقع سودانايل الإلكتروني.

9. م.م ستار شدهان شياع الزهيري ، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق - ، كلية القانون، جامعة واسط – مجلة كلية التربية- العدد السابع – أكتوبر ٢٠٠٤.
10. محسن حسن ،الإصلاح الاقتصادي في جيبوتي وتداعياته المحتملة. رؤية استشرافية - - يوليو ٢٠١٩

ثانيا:المراجع الإنجليزية:

1- The Taking of South Sudan,The Tycoons, Brokers, and Multinational Corporations Complicit in Hijacking the World's Newest Nation- September 2019

2- Final report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan- October 2015

3-South Sudan Road to Independence: Broken Promises and Lost Opportunities

4-Salman M. A. Salman-International Water Resources Association- Global Business & Development Law Journal- January 2013

CENTER FOR
STRATEGIC &
POLICY STUDIES

The South Sudan Center for Strategic and Policy Studies (CSPS) was established to build a democratic state and well informed nation. Working towards a stable, prosperous and peaceful South Sudan and the region; characterized by respect for the rule of law, sustainable and equitable development, socio-economic justice, political empowerment, accountability and governmental transparency, collaborative security, and participatory citizenry.

© 2020 CSPS. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission in writing from CSPS, except in the case of brief quotations in news articles, critical articles, or reviews. Please direct inquiries to: CSPS

P.O.BOX 619, Hai Jeberona next to Sunshine Hospital
Juba, South Sudan
Tel: +211 (0) 920 310 415 | +211 (0) 915 652 847
www.ss-csps.org